مجلة مركـــز جـــــزيرة العـــــــرب
للبحوث التـــربـــوية والإنسانية
المجلد (3)، العدد (27): 31 ديسمبر 2025م
ص: 131- 146
الاستلام: 2025/11/24 القبول: 12/28: النشر: 2025/12/29

ISSN: 2707-742X

Journal of Arabian Peninsula Centre for Educational and Humanity Researches
Volume (3), Issue (27): 31 December 2025
p: 131- 146
Copyright License

تعارض السُّنَّة القولية والفعلية وطرق دفعه عند ابن حجر في فتح الباري: دراسة تطبيقية على باب الطهارة[1]

Conflict of Verbal and Practical Sunnah and Resolution Methods by Ibn Hajar in Fath al-Bari: Applied Study on Purification [2]

أ. سالم سعيد محمد عليان
باحث بالدكتوراه أصول فقه|| قسم الدراسات الإسلامية || كلية الآداب|| جامعة المهرة|| الجمهورية اليمنية

Mr. Salem Saeed Mohammed Aliyan
PhD Candidate in Islamic Jurisprudence (Uṣūl al-Fiqh) || Department of Islamic Studies || College of Arts || Al-Mahrah University || Republic of Yemen

Email: Salimaliyan9@gmail.com || Orcid: https://orcid.org/0009-0004-0590-361x || Mobile: 00967774664064

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى استجلاء منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه "فتح الباري" في معالجة التعارض الظاهري بين السنة القولية والفعلية، مع التركيز تطبيقياً على "باب الطهارة". اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي لتتبع مواطن التعارض، والمنهج التحليلي النقدي لمناقشة مسالك دفع التعارض (الجمع، النسخ، الترجيح) ومدى اتساقها مع المقاصد الشرعية. شملت عينة الدراسة المسائل الكبرى في طهارة الحدث والخبث التي وقع فيها توهم التعارض بين منطوق النبي ﷺ وفعله. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن التعارض في السنة هو تعارض "ظاهري" إدراكي لا حقيقي، وأن ابن حجر اعتمد "مسلك الجمع" كأصل استراتيجي، معتبراً الفعل النبوي قرينة صارفة للقول من الوجوب إلى الندب أو بياناً للجواز، مع حضور لافت للتعليل المقاصدي في ترجيحاته. وتوصلت الدراسة إلى أن إعمال الأدلة وفق سياقاتها المكانية والزمانية يرفع التناقض ويحقق الاتساق التشريعي، بناء على النتائج أوصت الدراسة بضرورة دمج التحليل الأصولي بالمقاصدي في شروح السنة المعاصرة، وتعزيز الدراسات التطبيقية لمختلف الحديث في أبواب المعاملات. كما اقترحت التوجه نحو رقمنة مناهج المحدثين في دفع التعارض باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

الكلمات المفتاحية: تعارض السنة القولية والفعلية، الحافظ ابن حجر، فتح الباري، باب الطهارة.

Abstract: This study aimed to elucidate the methodology of al-Ḥāfiẓ Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī in his book Fath al-Bārī in addressing the apparent conflict between verbal and practical Sunnah, with applied focus on the Chapter of Purification. The study adopted an inductive approach to trace instances of perceived conflict, and a critical analytical approach to examine the methods of resolving such conflict, namely reconciliation, abrogation, and preference, and to assess the extent of their consistency with the objectives of Islamic law. The study sample included major issues related to the purification from ritual impurity and physical filth in which an apparent contradiction was perceived between the Prophet's ﷺ statements and actions. The findings revealed that conflict within the Sunnah is perceptual and apparent rather than real, and that Ibn Ḥajar primarily adopted reconciliation as a strategic methodological principle, considering prophetic action as contextual evidence that diverts verbal commands from obligation to recommendation or serves to clarify permissibility. His methodological preferences further demonstrated a strong presence of objectives-based reasoning. The study also concluded that applying evidences within their temporal and spatial contexts eliminates contradiction and achieves legislative coherence. Based on these findings, the study recommended integrating legal-theoretical and objectives-based analysis in contemporary Sunnah commentaries, and enhancing applied studies on conflicting hadith in chapters of transactions. It also proposed directing efforts toward the digitalization of hadith scholars' methodologies for resolving apparent contradictions through the use of artificial intelligence technologies.

Keywords: Conflict Verbal and Practical Sunnah, Ibn Hajar, Fath al-Bari, Purification.

[1]- **التوثيق للاقتباس (APA):** عليان، سالم سعيد محمد. (2025). تعارض السُّنَّة القولية والفعلية وطرق دفعه عند ابن حجر في فتح الباري: دراسة تطبيقية على باب الطهارة. ***مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، 3***(27)، 131- 146. https://doi.org/10.56793/pcra2213276

[2]-**Citation in APA format**: Aliyan, S. S. M. (2025). Conflict of Verbal and Practical Sunnah and Resolution Methods by Ibn Hajar in Fath al-Bari: Applied Study on Purification. ***Arabian Peninsula Center for Educational and Human Research Journal, 3***(27), 131–146. https://doi.org/10.56793/pcra2213276

1-المقدمة (Introduction).

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، وصفيه من خلقه وخليله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،

تُعد السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وهي تبيّن معاني الكتاب العزيز وتفسّر أحكامه، بما يضمن حفظ الدين واستقامة التشريع (تومي، 2021؛ المتسعود، 2025؛ الشعيبية وآخرون، 2020؛ الشمري وسويفي، 2022). وقد تولى العلماء الأوائل تدوين أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته، مع وضع ضوابط دقيقة لفهم النصوص الشرعية وفق مقاصد الشريعة، وذلك لضمان استنباط الأحكام بما يتوافق مع روح التشريع وإزالة التعارض الظاهري بين الأدلة (مطلق، 2021؛ مراد، 2021؛ العنزي، 2020؛ شردي، 2023). وتشير الدراسات الحديثة إلى أن أي خلل في إدراك المصطلحات العلمية والأصولية يؤدي إلى اضطراب في تصور الوحي وفهم المقاصد، مما يبرز أهمية دراسة التعارض بين السنة القولية والفعلية بشكل دقيق (بو عبد الله وعبيد، 2021؛ تومي، 2021).

ويتضح من المراجعة النقدية أن وقوع التعارض الظاهري بين قول النبي ﷺ وفعلِه يمثل تحديًا منهجيًا، وقد وضع العلماء عدة مسالك للتعامل معه، منها الجمع بين النصوص، والنسخ، والترجيح عند الحاجة (آل حامد، 2011؛ الهاشمي، 2023؛ المسعود، 2025؛ الشمري وسويفي، 2022). فالجمع يكون بحمل المطلق على المقيد أو العام على الخاص، وإذا تعذر ذلك يُرجح النص المتأخر أو النص الأقوى دلالة، مع مراعاة السياق القرآني والسنوي (الهاشمي، 2023؛ العنزي، 2020؛ شردي، 2023). ويؤكد البحث النقدي أن ما يُفهم من تعارض بين السنة القولية والفعلية غالبًا يكون ظاهرًا، إذ أن التشريع الإلهي منزّه عن الاختلاف، وأحكام الشارع الحكيم دائماً متسقة (النساء: 82) (مطلق، 2021؛ المسعود، 2025).

وتنبع أهمية هذه الدراسة من التطبيق العملي على كتاب فتح الباري، الذي يُعد من أهم شروح صحيح البخاري، خاصة في باب الطهارة، لما يحتويه من نصوص قولية وفعلية تتطلب مقاربة تحليلية دقيقة لفهم التعارض الظاهري بينهما (الشمرى وسويفي، 2022؛ تومي، 2021؛ المراد، 2021؛ الشعيبية وآخرون، 2020). وتُتيح هذه الدراسة إبراز دور المنهج الأصولي المقاصدي في تفسير النصوص النبوية، وترسيخ فهم مستنير يعالج المشكلات النظرية والتطبيقية في استنباط الأحكام الشرعية.

2.1. مشكلة الدراسة

تعد قضية تعارض السنة القولية والفعلية من أدق الإشكالات التي تواجه المجتهد في استنباط الأحكام الشرعية؛ نظراً لاختلاف الدلالة بين "القول" الذي يتصف بالعموم والصراحة، و"الفعل" الذي يحيط به احتمال الخصوصية أو الجبلية. وبالرغم من ثراء المكتبة الأصولية والحديثية بدراسات حول "مختلف الحديث"-كما أبرزتها الدراسات السابقة (أحمد، 2018؛ تومي، 2021)- إلا أن هناك حاجة ماسة لتركيز البحث على العلاقة الجدلية بين القول والفعل تحديداً، لا سيما في باب الطهارة الذي يمثل الركيزة الأولى للعبادات.

ورغم كثرة الدراسات في علم مختلف الحديث والتعارض بين الأحاديث، إلا أن التعارض بين السنة القولية والفعلية لا يزال يشكل تحديًا في الاستنباط الفقهي، خاصة عند تطبيقه على مسائل محددة مثل باب الطهارة. وتتمثل المشكلة في أن كثير من الأحاديث النبوية قد تبدو متعارضة بين القول والفعل، مما يضع الباحث أمام إشكالية فهم الحكم

الشرعي الصحيح، كما أن طرق التعامل المنهجية القديمة لم تُدرس بشكل تحليلي تطبيقي على شروح صحيح البخاري المعاصرة، مثل فتح الباري.

وتكمن المشكلة في أن الوقوف عند ظواهر النصوص المتعارضة دون منهجية منضبطة قد يؤدي إلى اضطراب في الفهم الفقهي أو إهدار لبعض السنن الثابتة. وبالنظر إلى موسوعة "فتح الباري" للحافظ ابن حجر العسقلاني، نجد مادة علمية غزيرة تعاملت مع هذا التعارض، ولكنها موزعة ضمن الشروح الطويلة؛ مما يستدعي استخراجها وتحليلها نقدياً لإبراز المنهج الاستدلالي الذي سلكه الحافظ في التوفيق بين منطوق النبي ﷺ وفعله.

3.1. أسئلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: "ما منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في دفع التعارض الظاهري بين السنة القولية والفعلية في باب الطهارة من كتاب "فتح الباري"؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما أبرز مظاهر التعارض الظاهري بين السنة القولية والفعلية في باب الطهارة؟
2. ما المنهجيات الأصولية التي اعتمدها العلماء وأثر المنهج المقاصدي في فهم وتفسير التعارض بين القول والفعل؟
3. ما القواعد المنهجية والمسالك (الجمع، النسخ، الترجيح) التي اعتمدها ابن حجر في التعامل مع تعارض القول والفعل؟
4. كيف طبق ابن حجر هذه القواعد على المسائل الفقهية في باب الطهارة (كالوضوء، والغسل، والنجاسات)؟
5. ما مدى تأثر اختيارات ابن حجر بالتعليل المقاصدي والقرائن الحديثية مقارنة بغيره من العلماء؟

4.1. أهداف الدراسة

1. التعرف على مظاهر التعارض الظاهري بين السنة القولية والفعلية في باب الطهارة.
2. تحليل الطرق الأصولية في دفع التعارض بين النصوص النبوية.
3. تطبيق المنهجيات على كتاب فتح الباري لفهم حكم التعارض.
4. إبراز دور المنهج المقاصدي في التفسير وتحقيق مقاصد الشارع.

5.1. أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من كونها:

- **الأهمية العلمية:**
  - تُبرز شخصية ابن حجر الأصولية وعبقريته في الجمع بين فقه الحديث وأصول الفقه.
  - تساهم في صيانة السنة النبوية من دعاوى التناقض؛ بتقديم نماذج تطبيقية رصينة تزيل توهم التعارض.
  - إثراء البحث الفقهي المعاصر في علم السنة وعلوم الأحاديث.
  - تعزيز فهم المنهج الأصولي المقاصدي في معالجة التعارض بين النصوص.
- **الأهمية العملية**
  - تقديم دليل تطبيقي للباحثين وطلاب الدراسات العليا في فهم باب الطهارة.
  - توضيح أساليب التعامل مع التعارض الظاهري في الممارسة الفقهية.
  - دعم القضاة والمفتين في استنباط الأحكام الشرعية وفق نصوص صحيح البخاري.

- المساهمة في تعليم طلبة العلم الفقه التطبيقي بمنهجية تحليلية دقيقة.

6.1 . حدود الدراسة

- موضوعيًا: السنة القولية والفعلية في باب الطهارة من كتاب فتح الباري.
- مكانيًا: النصوص والدراسات الصادرة من كل دول العالم.
- زمانيًا: ما صدر من كتب شروح السنة حتى عام 2025.
- منهجيًا: المنهج الوصفي التحليلي مع تطبيق المراجعة النقدية المقاصدية.

2. الدراسات السابقة

تُعد الدراسات السابقة حجر الزاوية في بناء أي دراسة علمية رصينة، وبالنظر إلى الإنتاج المعرفي المعاصر المتعلق بعلم "مختلف الحديث" وتعارض الأدلة، نجد مسارات بحثية متنوعة أثرت المكتبة الإسلامية؛ فمنها ما اتجه نحو التأصيل المنهجي العام لمسالك دفع التعارض (الجمع، والنسخ، والترجيح) كما في دراسة شردي (2023)، وإرشاد الحق وسعد (2022)، والمسعود (2025) التي ركزت على جهود ابن عبد الهادي، ودراسة الشعيبية (2020) التي أبرزت خصوصية العلامة العوتبي في ترتيب هذه المسالك. ومنها ما اتجه نحو الأبعاد المقاصدية والتربوية، حيث برزت دراسات تومي (2021)، وبوحنيك وعز الدين (2021)، وعمور (2021) في توظيف المقاصد الشرعية كمرجح ومعيار لرفع الإشكال، بينما ذهب الهاشمي (2023) إلى استخراج الدلالات التربوية لهذا العلم، فيما ركزت دراسة مراد (2021) ومطلق (2021) على القواعد الكلية والمعيارية في توجيه النصوص.

أما المسار الثالث والمتمثل في الدراسات التطبيقية المتخصصة، فقد تناولت جزئيات فقهية وتاريخية محددة؛ كدراسة الشمري وسويفي (2022) حول تبييت نية الصيام، والخشاب ويوسف (2021) حول نقض الوضوء بالنوم، والعنزي (2020) حول أحاديث الكيل، والخناني (2020) حول عقد السيدة عائشة رضي الله عنها. وبشكل مباشر، تبرز دراسة أحمد (2018) كمرجعية هامة لكونها طبقت قواعد مختلف الحديث على نماذج من "فتح الباري" للحافظ ابن حجر العسقلاني، مما يتقاطع مع موضوع الدراسة الحالية في المصدر والمنهج العام.

2.2. التعليق العام والمراجعة النقدية للدراسات السابقة

من خلال المراجعة النقدية للدراسات المذكورة، يمكن استخلاص جملة من نقاط الاتفاق والاختلاف، وتحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية لسدها:

1.2.2. جوانب الاتفاق:

- الوحدة المنهجية: اتفقت أغلب الدراسات (مثل: المسعود، 2025؛ إرشاد الحق وسعد، 2022؛ أحمد، 2018) على أن التعارض في السنة هو تعارض "ظاهري" لا حقيقي، وأن مسالك (الجمع، النسخ، الترجيح) هي الأدوات المعيارية المعتمدة لدى المحدثين والأصوليين.
- المركزية العلمية لابن حجر: تقاطعت عدة دراسات (مثل: عمور، 2021؛ الشمري وسويفي، 2022؛ أحمد، 2018) في اعتماد "فتح الباري" كمرجع رئيس لنماذج التعارض، مما يؤكد ثراء هذا الكتاب بالمادة العلمية اللازمة لهذه البحوث.

2.2.2. جوانب الاختلاف:

- ترتيب المسالك: كشفت دراسة الشعيبية (2020) عن وجود تباين في ترتيب مسالك دفع التعارض بين العلماء (كالعوتبي مقابل الجمهور)، بينما ركزت دراسات أخرى (كشردي، 2023) على ضبط الترتيب المشهور.
- أدوات الترجيح: تباينت الدراسات في "أداة الترجيح"؛ فبينما ركزت الدراسات الجزائرية (تومي، 2021؛ بوحنيك وعز الدين، 2021) على "التعليل المقاصدي"، ركزت الدراسات التقليدية (كالمسعود، 2025) على "القرائن الحديثية" (الصحة، الضبط، التاريخ).

3.2.2. ما يميز الدراسة الحالية (الفجوة البحثية):

رغم وفرة الدراسات، إلا أن هذه الدراسة تتميز عن سابقاتها في عدة نقاط جوهرية:

- **التخصص النوعي:** بينما تناولت دراسة أحمد (2018) نماذج عامة من فتح الباري، ودراسة الخشاب (2021) مسألة النوم فقط، تخصصت دراستنا في "تعارض السنة القولية والفعلية" تحديداً، وهي إشكالية دلالية أعمق من مجرد "مختلف الحديث" العام.
- **التركيز الموضوعي الشامل:** حصرت الدراسة التطبيق في "باب الطهارة" من فتح الباري بشكل استقصائي، وهو باب يمثل ثلث العبادات وأكثرها إشكالاً في تعارض القول مع الفعل (كالمسح، والوضوء، والنجاسات).
- **العمق التحليلي:** تجمع الدراسة الحالية بين المنهج الحديثي (نقد الروايات) والمنهج الأصولي (دلالة الفعل والقول) مع استحضار البعد المقاصدي الذي نادت به الدراسات الحديثة، مما يجعلها دراسة جامعة بين الأصالة المنهجية والمعاصرة التحليلية.

3. منهجية الدراسة وخطتها

1.3. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقاصدي، مع تتبع النصوص القولية والفعلية في باب الطهارة، ومقارنة المناهج المختلفة في دفع التعارض الظاهري (الجمع، النسخ، الترجيح). كما تم استخدام المراجعة النقدية التحليلية للبحوث السابقة (17 مرجعًا) لتحديد التفسيرات المختلفة وبيان أثرها في فهم الأحكام، مع توثيق جميع النتائج بالنصوص والأسانيد المعتمدة.

2.3. خطة الدراسة

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يكون من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وكالآتي:

- **المقدمة:** وتضمنت ما سبق؛ (المشكلة، الأسئلة، الأهداف، الأهمية، الحدود، الدراسات السابقة، المنهجية).
- **المبحث الأول: الأطر المفاهيمية لتعارض السنة القولية والفعلية و أثرها في باب الطهارة وفيه ثلاثة مطالب:**
  - المطلب الأول: مفهوم التعارض ومقتضياته في الفكر الأصولي.
  - المطلب الثاني: ماهية السنة وسياقاتها التشريعية.
  - المطلب الثالث: السنة القولية والفعلية: تمايز الدلالة وأثره في باب الطهارة.
- **المبحث الثاني: أنماط التعارض في السنة وسياقاتها في فقه الطهارة، وفيه ثلاثة مطالب:**
  - **المطلب الأول:** التعارض بين الأدلة القولية (منهج الاستيعاب والنسخ).
  - **المطلب الثاني:** التعارض بين الأدلة الفعلية (إشكالية التكرار والخصوصية).

- **المطلب الثالث**: تعارض القول مع الفعل (المركزية الدلالية ومنهج الترجيح).

- **المبحث الثالث: الاستدلالات التطبيقية لتعارض السنة في "فتح الباري" (كتاب الطهارة) وفيه ثلاثة مطالب:**
  - **المطلب الأول: تحليل التعارض بين القول والفعل النبوي، وفيه مسألتان:**
    - **المسألة الأولى**: استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة
    - **المسألة الثانية**: الوضوء مما مست النار.
  - **المطلب الثاني: التوفيق بين الأفعال النبوية المتعارضة وفيه ثلاث مسائل:**
    - **المسألة الأولى:** حكم البول قائما.
    - **المسألة الثانية:** طهارة المني بين الغسل والفرك.
    - **المسألة الثالثة**: إدخال الجنب يده في الإناء.
  - **المطلب الثالث: معالجة التعارض بين الأقوال النبوية، وفيه ثلاث مسائل:**
    - **المسألة الأولى:** وجوب الغسل من التقاء الختانين دون إنزال.
    - **المسألة الثانية**: غسل المستحاضة لكل صلاة.
    - **المسألة الثالثة**: طهارة أبوال ما يؤكل لحمه.

- **المناقشة والخاتمة والاستنتاجات**: وتضمنت أهم الاستنتاجات، والتوصيات والمقترحات

المبحث الأول: الأطر المفاهيمية لتعارض السنة القولية والفعلية و أثرها في باب الطهارة

المطلب الأول: مفهوم التعارض ومقتضياته في الفكر الأصولي

تستلزم دراسة تعارض السنة القولية والفعلية في "باب الطهارة" من كتاب "فتح الباري" البدء بتحرير مصطلح "التعارض" كونه المرتكز الذي تنبني عليه الإشكالية البحثية. وبالنظر في الدلالة اللغوية، نجد أن التعارض يدور حول معاني المقابلة والممانعة؛ حيث يشير ابن منظور (1414هـ) إلى أن معارضة الشيء بالشيء تعني مقابلته، بينما يضيف الرازي (1997) بُعداً آخر يتعلق بالمباراة والممانعة. ويرى الباحث أن المعنى اللغوي الذي ساقه الفيومي (1987) حول "الاعتراض كونه مانعاً يمنع من المضي" هو الأنسب لسياق هذه الدراسة؛ إذ إن التعارض الظاهري بين قول النبي ﷺ وفعله في أحكام الطهارة يمثل "مانعاً" إدراكياً يحول دون استنباط الحكم المباشر إلا بعد إعمال قواعد الترجيح أو الجمع.

أما في الاصطلاح الأصولي، فقد تباينت تعريفات العلماء للتعارض تَبَعاً لزاوية النظر. فقد ركز البخاري (1997) والسرخسي (1993) على "تساوي الحجتين" في القوة مع تضاد الحكمين، بينما ذهب الشوكاني (1999) إلى حصره في "تقابل الدليلين على سبيل الممانعة". ومن خلال المراجعة النقدية لهذه التعريفات، يميل الباحث إلى ما ذهب إليه الإسنوي (1999) في تعريفه للتعارض بأنه "تقابل الأمرين على وجه يمنع كل واحد منهما مقتضى صاحبه".

ويرى الباحث أن تعريف الإسنوي هو الأكثر ضبطاً ومناسبةً للدراسة التطبيقية على "فتح الباري"؛ وذلك لأن أحاديث الطهارة (كالمسح على الخفين أو الوضوء مما مسته النار) غالباً ما يمنع فيها مقتضى "القول" (الوجوب مثلاً) مقتضى "الفعل" (الترك أو الإباحة)، مما يتطلب منهجيّة واضحة لإزالة هذا المنع. كما أن هذا التعريف يتجاوز شرط "التساوي" الذي وضعه السرخسي، وهو ما ينسجم مع واقع الروايات الحديثية التي قد تتفاوت في الصحة أو الصراحة، ومع ذلك يقع بينها تعارض ظاهري في ذهن المجتهد.

المطلب الثاني: ماهية السنة وسياقاتها التشريعية

يرتبط مفهوم "السنة" في هذه الدراسة بالمنهج النبوي العام الذي استقر عليه العمل في أبواب الطهارة. لغوياً، تدل السنة على السيرة والطريقة المتبعة (الزبيدي، 2006؛ ابن منظور، 1414هـ). وقد عمّق ابن فارس (1979) هذا المعنى بربطه بـ"جريان الشيء واطراده في سهولة"، وهو ما يتسق مع كون السنة النبوية هي الجريان العملي والبياني لأحكام القرآن.

وفي الاصطلاح، تبلور تعريف السنة عند الأصوليين لتشمل "كل ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير" (الشوكاني، 1999). ويرى الباحث أن هذا التعريف الشمولي هو المحرك الأساسي لإشكالية التعارض؛ فلو اقتصرت السنة على القول وحده لما وجدنا "تعارضاً" بين منطوقٍ وفعلٍ كما هو ظاهر في منهج الحافظ ابن حجر في "فتح الباري". إن اعتبار "الفعل" مصدراً تشريعياً مساوياً للقول في أصل الاحتجاج- كما يشير الإسنوي (1999)- هو الذي أوجد الحاجة لهذه الدراسة التطبيقية.

المطلب الثالث: السنة القولية والفعلية: تمايز الدلالة و أثره في باب الطهارة

تمثل السنة القولية السواد الأعظم من التشريع، وهي تلك الأحاديث المنطوقة التي سمعها الصحابة ونقلوها (الزحيلي، 1986). ويؤكد الباحث أن القول في باب الطهارة يمثل "الأصل التشريعي العام"، مثل قوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنيات" (البخاري، 1893). وتكمن قوة السنة القولية في صراحتها وعمومها، مما يجعلها في مرتبة متقدمة عند التعارض لدى كثير من الأصوليين.

في المقابل، تأتي السنة الفعلية لتجسد التطبيق العملي للوحي في دائرة العمل والتشريع (الزحيلي، 1986). ويلاحظ الباحث من خلال تتبع نصوص الطهارة أن الفعل النبوي ينقسم إلى قسمين:

1. فعل مقترن بالطلب: كقوله ﷺ "صلوا كما رأيتموني أصلي" (البخاري، 51422).
2. فعل مجرد عن الطلب: وهو وصف الصحابة الدقيق لوضوئه ﷺ أو غسله.

ويعتقد الباحث أن حصر السنة الفعلية في "التصرفات النبوية داخل دائرة التشريع" يخرج الأفعال الجبلية، وهو ما يخدم هذه الدراسة؛ إذ إن تعارض الأفعال مع الأقوال في "فتح الباري" يقع غالباً في الأفعال التشريعية. ويرى الباحث أن القوة في السنة الفعلية تكمن في كونها "بياناً" للمجمل، ولكنها قد تثير إشكالاً إذا خالفت صريح القول، وهنا تبرز عبقرية ابن حجر العسقلاني في التوفيق بينهما، حيث يظهر التعارض بين "قولٍ" يأمر بالوضوء من كل ما مسته النار، و"فعلٍ" تركه فيه ﷺ، وهو ما سيتم تفصيله في الجانب التطبيقي.

المبحث الثاني: أنماط التعارض في السنة وسياقاتها في فقه الطهارة

تتنوع صور التعارض الظاهري في السنة النبوية تَبَعاً لطبيعة الدليل (قولاً أو فعلاً)، وهو ما يستوجب فحصاً دقيقاً للمراتب التي سلكها الأصوليون للتعامل مع هذه التناقضات المتصورة، ومدى انعكاسها على فروع الطهارة.

المطلب الأول: التعارض بين الأدلة القولية (منهج الاستيعاب والنسخ)

عند وقوع التعارض بين قولين نبويين، يتفق الأصوليون على ضرورة استنفاد سبل الجمع أولاً؛ فإذا أمكن استثناء أحدهما من الآخر أو تخصيصه، تعيّن العمل بهما معاً صيانةً للدليل عن الإهمال (الحفناوي، 1987). ويرى الباحث أن هذا المسلك هو الأكثر انسجاماً مع منهج الحافظ ابن حجر في "فتح الباري"، حيث يميل غالباً إلى توجيه الروايات القولية المتعارضة في الطهارة بما يحفظ حجيتها جميعاً.

وفي حال تعذر الجمع، يُصار إلى "النسخ" إذا عُلم التاريخ، فيكون المتأخر رافعاً للمتقدم (الحفناوي، 1987). غير أن الإشكالية تكمن في حال جهل التاريخ وانعدام المرجح، حيث يرى البعض ترك العمل بهما، وهو مسلك نظري يندر وقوعه في التطبيق الفقهي نظراً لجهود المحدثين في البحث عن القرائن المرجحة.

المطلب الثاني: التعارض بين الأدلة الفعلية (إشكالية التكرار والخصوصية).

أثارت مسألة تعارض "الأفعال النبوية" جدلاً أصولياً واسعاً؛ فبينما ذهب الجويني (1997) إلى إمكانية وقوع النسخ بين فعلين مؤرخين إذا كانا نصين، ذهب جمهور الأصوليين- كما نقل الزركشي (1994)- إلى منع وقوع التعارض الحقيقي بين الأفعال.

النقد والتحليل: يتبنى الباحث رؤية الشوكاني (1999) والغزالي (1993) والعلائي (1996) في استحالة وقوع التعارض بين الأفعال المجردة؛ لأن الفعل "لا عموم له"، فهو يقع في زمان ومكان محددين، ولا يقتضي التكرار بذاته. لذا، فإن اختلاف أفعال النبي ﷺ في الطهارة (كوضوئه مرة مرة، أو مرتين مرتين) لا يعد تعارضاً بالمعنى الأصولي، بل هو "تنوع تشريعي" يقتضي التخيير كما أشار ابن العربي (1999)، أو أن الفعل المتأخر قد ينسخ الأول في حال كان الفعل بياناً لقولٍ عام (الشوكاني، 1999). ويؤكد الباحث أن دعوى التعارض في الأفعال تنتفي بمجرد اختلاف الزمان أو المحل، وهو ما أطبق عليه أئمة الأصول كأبي الحسن البصري (1403هـ) الذي رأى استحالة وجود أفعال متضادة في وقت ومحل واحد.

المطلب الثالث: تعارض القول مع الفعل (المركزية الدلالية ومنهج الترجيح)

يمثل التعارض بين القول والفعل الإشكالية الكبرى في دراسة "فتح الباري"؛ حيث تتباين المواقف عند جهل التاريخ إلى ثلاثة اتجاهات رئيسة:

1. **تقديم القول (مذهب الجمهور):** يرى جمهور العلماء ومنهم الآمدي، والقرطبي، وابن حزم، أن القول يقدم على الفعل؛ لأن للقول صيغة دلالية عامة تتعدى إلى الغير بنفسها، بينما الفعل قد يُحتمل فيه الخصوصية أو الجبلية (الزركشي، 1994؛ الشيرازي، 2003؛ الآمدي، 2019).
2. **تقديم الفعل:** ذهب القاضي أبو الطيب إلى تقديم الفعل بدعوى أنه "آكد في البيان" ولا يحتمل التأويل كما يحتمله القول (العلائي، 1994).
3. **التساوي والوقف:** يرى ابن السمعاني (1999) استواء القول والفعل في الدلالة، مما يستلزم دليلاً خارجياً للترجيح.

أسباب ترجيح القول عند الجمهور:

يحلل الباحث حجج الجمهور التي أوردها الشيرازي (2003) والعلائي (1994) في تقديم القول، وأهمها:

أ. القول يستقل بنفسه في البيان، بينما الفعل قد يحتاج إلى قول ينضم إليه ليحدد مراده (مثل: "خذوا عني مناسككم").

ب. تقديم القول يحافظ على حجية الفعل بحمله على "الخصوصية"، بينما تقديم الفعل قد يبطل مقتضى القول العام بالكلية.

المناقشة والترجيح: يرى الباحث أن الراجح هو ما ذهب إليه المحققون كالعلائي (1994)، وهو "منهج الجمع" بين القول والفعل بدلاً من إبطال أحدهما. ففي باب الطهارة، إذا نهى النبي ﷺ عن فعلٍ (قولاً) ثم فعله، فإنه لا يُعد تعارضاً يسقط أحدهما، بل يُحمل الفعل على بيان الجواز أو صرف النهي من التحريم إلى الكراهة. وهذا المسلك هو الأليق بمقام

النبوة وبالتعبد بمضمون الدليلين معاً. كما يشير الباحث إلى أن منشأ الخلاف يعود إلى مسألة "دلالة الفعل المجرد على الوجوب"؛ فمن رأى وجوبه قدمه، ومن رآه للاستحباب قدم القول الآمر بالوجوب، وهو ما نبه عليه الزركشي (1994).

المبحث الثالث: الاستدلالات التطبيقية لتعارض السنة في "فتح الباري" (كتاب الطهارة)

تعد ممارسة الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه "فتح الباري" نموذجاً فذاً لإعمال المناهج الأصولية والحديثية في آن واحد؛ حيث استطاع من خلال الاستقراء التام لمرويات "باب الطهارة" أن يضع ميزاناً نقدياً لرفع التعارض الظاهري بين نصوص السنة. وفيما يلي عرض لهذه التطبيقات وفق منهجية المراجعة النقدية والتحليل الاستنباطي:

المطلب الأول: تحليل التعارض بين القول والفعل النبوي

يمثل هذا النوع من التعارض تحدياً منهجياً؛ نظراً لقوة دلالة "القول" في العموم، وواقعية دلالة "الفعل" في التخصيص أو البيان.

المسألة الأولى: استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة

أورد العسقلاني حديث أبي أيوب الأنصاري المتضمن للنهي القولي الصريح: "لا تستقبلوا القبلة ولا تولُّوها ظهركم" (العسقلاني، 2004، ج1، ص297)، وفي المقابل استعرض الأدلة الفعلية كحديث ابن عمر الذي رأى فيه النبي ﷺ مستقبلاً بيت المقدس، وحديث جابر الذي صرّح برؤيته ﷺ مستقبلاً القبلة قبل وفاته بعام (العسقلاني، 2004، ج1، ص296-298).

ويرى الباحث أن ابن حجر سلك "مسلك الجمع" بدلاً من النسخ؛ حيث اعتبر أن الفعل ليس ناسخاً للنهي، بل هو مخصص له بحالة "البنيان". ويظهر حضور شخصية الباحث في تأييده لمذهب الجمهور (الفرق بين الصحراء والبنيان)، معتبراً إياه "أعدل الأقوال" لأنه يُعمل جميع الأدلة (الاستبقاء أولى من الإهدار). ويستنبط الباحث من تعليل ابن المنير-الذي أقره الحافظ- أن العلة تدور حول "التستر العرفي"، مما يجعل الفعل النبوي بياناً لانتفاء الحرمة عند وجود الحائل.

المسألة الثانية: الوضوء مما مسته النار

وقع التعارض هنا بين الأمر القولي "توضؤوا مما مست النار" وبين الفعل النبوي الثابت في أكل كتف الشاة والصلاة دون وضوء، وما نقله جابر بأن "آخر الأمرين ترك الوضوء مما مست النار" (العسقلاني، 2004، ج1، ص371-372).

ويتبين أن الحافظ ابن حجر استخدم هنا "المنهج الاستقرائي" لتتبع عمل الصحابة، فخلص إلى أن استقرار الإجماع على ترك الوضوء يُعد قرينة على النسخ أو صرف الأمر للندب. ويرى الباحث أن هذا التطبيق يعكس مدرسة "الفقيه المحدث"؛ فابن حجر لم يكتفِ بظاهر النص، بل عضده بعمل الخلفاء الراشدين، مما يعزز الثقة في أن الفعل المتأخر كان ناسخاً للمنطوق المتقدم.

المطلب الثاني: التوفيق بين الأفعال النبوية المتعارضة

يتسم التعارض بين الأفعال بكونه تعارضاً في "الحكاية" لا في "التشريع"، وهو ما يتطلب منهجية جمع دقيقة.

المسألة الأولى: حكم البول قائماً

تعارض فعل النبي ﷺ في حديث حذيفة (بال قائماً) مع نفي عائشة رضي الله عنها لوقوع ذلك منه (العسقلاني، 2004، ج1، ص390-393). التحليل الاستنباطي: انتصر الحافظ لمنهج "المثبت مقدم على النافي"؛ فحديث عائشة مستند إلى علمها بما يقع في البيوت، بينما حفظ حذيفة ما وقع في الخارج. ويستنبط الباحث من ترجيح ابن حجر أن الفعل هنا وقع لـ "بيان الجواز"، مما يرفع الكراهة التنزيهية إذا أُمِن الرشاش، وهذا يعكس عمق التحليل الأصولي للحافظ في التفريق بين "العادة" و"التشريع".

المسألة الثانية: طهارة المني بين الغسل والفرك

تعارضت الروايات الفعلية عن عائشة بين "غسلها للمني" وبين "اكتفائها بفركه" (العسقلاني، 2004، ج1، ص395-396). ويرى الباحث أن عبقرية ابن حجر تجلت في ترجيحه لطريقة أصحاب الحديث (الشافعي وأحمد)؛ حيث جمع بين الخبر والقياس. فالفرك لا يطهر النجاسة باتفاق في غيره، فدلّ الاكتفاء به على الطهارة، وحُمل الغسل على التنظيف والاستحباب. هذا المسلك الاستدلالي يُظهر قوة "المنهج الاستنباطي" لدى الحافظ في الجمع بين دلالات الأفعال المختلفة.

المسألة الثالثة: إدخال الجنب يده في الإناء:

بين إطلاق حديث "تختلف أيدينا فيه" وتقييد حديث "غسل يده قبل الإدخال" (العسقلاني، 2004، ج1، ص442-443). ويرى الباحث أن ابن حجر استخدم هنا قاعدة "حمل المطلق على المقيد" وقاعدة "الزيادة من الثقة مقبولة". وعليه؛ فالجمع الذي سلكه الحافظ بحمل الترك على "تيقن النظافة" والفعل على "خشية القذر" هو تطبيق عملي لمنهجية "التحقيق المناطي" في الأصول.

المطلب الثالث: معالجة التعارض بين الأقوال النبوية

المسألة الأولى: وجوب الغسل من التقاء الختانين دون إنزال.

تعارض حديث "إذا جلس بين شعبها... فقد وجب الغسل" مع حديث "الماء من الماء" (العسقلاني، 2004، ج1، ص467-470). الرؤية النقدية: اعتمد الحافظ صراحة على "منهج النسخ"، مستنداً إلى تصريح أبيّ بن كعب بأن "الماء من الماء" كان رخصة في أول الإسلام ثم نُسخت. ويضيف الباحث أن ترجيح ابن حجر لحديث "الوجوب" مبني أيضاً على قوة الدلالة (المنطوق مقدم على المفهوم)، وهو ما يؤكد تمكنه من الأدوات الأصولية في الترجيح عند تعذر الجمع.

المسألة الثانية: غسل المستحاضة لكل صلاة.

بين الأمر بالوضوء (حديث فاطمة) والأمر بالغسل (حديث أم حبيبة) (العسقلاني، 2004، ج1، ص501-504). التحليل: يرى الباحث أن الحافظ مال إلى "النسخ" أو "الندب" لرفع التعارض. والحضور الشخصي للباحث هنا يتجلى في ملاحظة أن ابن حجر يميل دائماً إلى ما يخفف عن المكلف (التيسير) ما دام الدليل يسعفه، فجعل الوضوء هو الواجب والغسل مرتبة كمال.

المسألة الثالثة: طهارة أبوال ما يؤكل لحمه.

بين الأمر بشرب أبوال الإبل (حديث العرنيين) والنهي العام "استنزهوا من البول" (العسقلاني، 2004، ج1، ص400-403). النقد والتحليل: رفض الحافظ دعوى التعارض الحقيقي، وسلك مسلك "التخصيص"؛ فالبول العام نجس، وأبوال الإبل مخصصة للتداوي أو للطهارة عند من يرى طهارة مأكول اللحم. ويرى الباحث أن مناقشة ابن حجر لابن العربي في قضية "الضرورة" تبرز حسه النقدي العالي، حيث قرر أن ما أُبيح للتداوي بمرتبة الضرورة لا يسمى حراماً، مما يغلق باب التعارض بذكاء أصولي.

5. مناقشة النتائج وتحليلها

تُعد مناقشة النتائج المحطة الأهم في الدراسات الأكاديمية؛ كونها تربط بين المعطيات الاستدلالية وبين الإطار النظري، وفيما يلي مناقشة مستفيضة لنتائج الدراسة؛ حيث كشفت الدراسة أن المنهج الاستدلالي عند الحافظ ابن حجر العسقلاني في معالجة تعارض السنة القولية والفعلية في "باب الطهارة" يقوم على **مركزية "مسلك الجمع"** كخيار استراتيجي أول، وهو ما يتفق مع ما ذهبت إليه دراسة أحمد (2018) والشمري وسويفي (2022) من أن إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما. ويرى الباحث أن ابن حجر لم يتعامل مع التعارض كأزمة نصوص، بل كـ "تنوع تشريعي" استدعى منه توظيف "القرائن السياقية"؛ ففي مسألة استقبال القبلة، لم يكتفِ بظاهر الفعل المعارض للنهي، بل استنبط "علة المكان" (البنيان مقابل الصحراء)، وهو ما يعزز رؤية دراسة عمور (2021) حول دور الفهم المقاصدي في توجيه مختلف الحديث. إن هذا المسلك النقدي عند الحافظ يكسر حدة الجمود الظاهري الذي قد يقع فيه بعض المجتهدين، ويؤكد أن الفعل النبوي غالباً ما يخرج مخرج البيان للجواز أو التخصيص، لا المعارضة الكلية للقول.

وفي سياق متصل، أظهرت المناقشة التحليلية أن ابن حجر يمزج بين **"الصناعة الحديثية" و"الملكة الأصولية"** بطريقة تفاعلية؛ فهو عند جهل التاريخ لا يتسرع بتقديم القول مطلقاً (رغم كونه مذهب الجمهور)، بل يبحث عن "المعايير المرجحة" التي أشارت إليها دراسة مطلق (2021). ويتجلى ذلك في مسألة "الوضوء مما مسته النار"، حيث انتقل من البحث في منطوق الحديث إلى البحث في "عمل الصحابة" واستقرار الإجماع، وهو منهج يتسق مع نتائج دراسة إرشاد الحق وسعد (2022) حول مناهج فقهاء القرون الأولى. ويستنتج الباحث أن ابن حجر في "فتح الباري" وضع نظاماً معيارياً يوازن بين "قوة الدلالة اللفظية" للقول وبين "الواقعية التطبيقية" للفعل، مما يجعله أنموذجاً فريداً في تحقيق الـ (Coherence) أو الاتساق التشريعي داخل المنظومة الفقهية.

6. الخاتمة والاستنتاجات (Conclusions)

لقد خلصت هذه الدراسة "تعارض السنة القولية والفعلية: دراسة تطبيقية على باب الطهارة من فتح الباري" إلى أن المنظومة التشريعية النبوية تمتاز بالاتساق المطلق والانسجام الدلالي. وأثبتت المراجعة النقدية أن ما يبدو من تعارض هو إشكال "إدراكي" يزول بإعمال الأدوات الأصولية والحديثية والمقاصدية، وهو ما تجلى بوضوح في منهج الحافظ ابن حجر الذي قدم نموذجاً تطبيقياً يجمع بين دقة الرواية وعمق الدراية، وبناءً على نتائج الدراسة الحالية ومراجعة الأدبيات السابقة، يمكن الخروج بثمانية استنتاجات جوهرية:

6.1. الاستنتاجات الختامية للدراسة(Synthesized Conclusions)

بناءً على التقصي الاستقرائي والتحليل النقدي لمسائل الطهارة في "فتح الباري" والمقارنة بالأدبيات السابقة، خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. انتفاء التعارض الحقيقي: أثبتت الدراسة أن التعارض بين السنة القولية والفعلية هو تعارض "ظاهري" يزول بإعمال النظر، ولا يمثل تناقضاً حقيقياً في بنية التشريع (المسعود، 2025؛ شردي، 2023)، مما يؤكد سلامة النص النبوي من الاضطراب.
2. أولوية مسلك الجمع: استقر المنهج الأصولي والتطبيقي عند ابن حجر على أن "الجمع بين النصوص" مقدم على النسخ والترجيح؛ لأن إعمال الدليلين أولى من إبطال أحدهما، مع ضرورة استحضار السياق والقرائن المحيطة بالنص (أحمد، 2018؛ الشمري وسويفي، 2022).
3. الترجيح وقوة الدلالة القولية: في حال تعذر الجمع والنسخ، يُصار إلى الترجيح الذي غالباً ما يقدم فيه "القول" لكونه ذا صيغة تشريعية عامة تتعدى للغير، بخلاف الفعل الذي يتردد بين الجبلية والخصوصية (العلائي، 1994؛ الشيبانية، 2020).
4. أظهرت الدراسة أن توظيف "المقاصد الشرعية" (كالتعليل بالمصلحة ورفع الحرج) يسهم بشكل فاعل في فك الاشتباك بين الأحاديث المشكلة وتوجيه الفهم توجيهاً متوازناً (تومي، 2021؛ بوحنيك وعز الدين، 2021).
5. كشف التطبيق العملي على مسائل الطهارة (كالمسح والنجاسات) عن توافق دقيق بين الأقوال والأفعال النبوية عند ردها إلى مقاصد الشريعة الكلية، مما يرفع الغموض عن الأحكام العملية (الخشاب ويوسف، 2021؛ عمور، 2021).
6. أثر التعليل المصلحي؛ حيث إن فهم العلل المصلحية الكامنة وراء النصوص (كالتفريق بين البول في البنيان والصحراء) يزيل توهم التعارض ويعزز دقة الاستنباط الفقهي لدى المجتهد (مطلق، 2021؛ الخناني، 2020).
7. المركزية المرجعية لفتح الباري؛ حيث تأكدت مكانة "فتح الباري" كأهم مرجع استقصائي يجمع بين النصوص القولية والفعلية، ويقدم معالجة تجمع بين الصناعة الحديثية والملكة الأصولية (أحمد، 2018.
8. التحول نحو المنهج التكاملي: تؤكد الدراسات الحديثة على ضرورة التخلي عن النظرة الأحادية للتعارض، واعتماد منهج يدمج بين "التحليل الأصولي" و"النظر المقاصدي" لضمان فهم شمولي للسنة النبوية (إرشاد الحق وسعد، 2022؛ الهاشمي، 2023).

6. 2. التوصيات (Recommendations)

بناءً على نتائج الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

1. تعميق الدراسات الاستقصائية لفتح الباري: ضرورة استكمال استخراج المسائل التي توهم التعارض في بقية أبواب "فتح الباري" (كأبواب المعاملات والجنايات)، للبناء على المنهج الذي وضعه ابن حجر في صيانة السنة.
2. إعمال منهج "الجمع" كأصل تشريعي: نوصي الباحثين والفقهاء بتقديم مسلك الجمع والتوفيق بين الأقوال والأفعال النبوية قبل المصير إلى النسخ أو الترجيح، صيانةً للنصوص من الإبطال.
3. دمج المقاصد في شروح الحديث: دعوة المؤسسات العلمية إلى اعتماد "الفهم المقاصدي" كأداة معيارية عند معالجة "مختلف الحديث"، بما يضمن فهم روح النص وعلته المصلحية.
4. تعزيز الثقافة الأصولية لدى المحدثين: التوصية بضرورة تمكين طلبة العلم من قواعد "تعارض الأدلة" لصد الشبهات المثارة حول السنة النبوية وتفنيد دعاوى التناقض فيها.
5. العناية بقرائن السياق: التأكيد على أهمية "السياق والمحل" (كالتفرقة بين البنيان والصحراء) عند تحليل الأفعال النبوية، وعدم إغفال الظروف المحيطة بالواقعة.

6. تفعيل القواعد الكبرى في الاستنباط: نوصي بتوظيف القواعد الفقهية الكبرى (كالأمور بمقاصدها) في حل الإشكالات الحديثية المعاصرة، استرشاداً بمنهج المحققين كابن حجر.
7. تطوير معجم اصطلاحي لمختلف الحديث: التوصية بإنشاء معجم رقمي يجمع الأحاديث التي يوهم ظاهرها التعارض وطرق دفعها عند الأئمة، ليكون مرجعاً سريعاً للباحثين والمفتين.

6. 3. مقترحات بدراسات مستقبلية (Future Research Suggestions)

لإثراء هذا الحقل المعرفي وسد الفجوة البحثية في المجال، يقترح الباحث العناوين البحثية التالية:

1) "تعارض السنة القولية والفعلية في أحكام الأسرة: دراسة مقارنة بين فتح الباري وشرح صحيح مسلم للنووي" (للمقارنة بين مدرستين حديثيتين في دفع التعارض).
2) "أثر القرائن الطبية والبيئية المعاصرة في ترجيح مسالك الجمع بين أحاديث الطهارة المشكلة" (دراسة بينية تربط الطب بالسنة).
3) "النمذجة الحاسوبية لمسالك دفع التعارض عند الحافظ ابن حجر: دراسة في الذكاء الاصطناعي الفقهي" (لتحويل منهج ابن حجر إلى خوارزميات استنباطية).

قائمة المصادروالمراجع

1. ابن العربي المالكي، محمد بن عبد الله (1999). ***المحصول في أصول الفقه***. (ط. 1). تحقيق حسين اليدري وسعيد فودة. دار البيارق.
2. ابن فارس، أحمد بن فارس (1979). ***مقاييس اللغة***. تحقيق عبد السلام هارون. دار الفكر.
3. ابن منظور، محمد بن مكرم (1414هـ). ***لسان العرب***. (ط. 3). دار صادر.
4. إرشاد الحق، فاطمة حافظ.، وسعد، قاسم علي. (2022). مناهج فقهاء القرن الثاني الهجري في دفع ظاهر التعارض بين الأحاديث: دراسة نظرية تطبيقية. ***مجلة الصراط، جامعة الجزائر – كلية العلوم الإسلامية، 24***(2)، 189–216. https://doi.org/10.52128/0911-024-002-007
5. الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن (1999). ***نهاية السول شرح منهاج الأصول***. (ط. 1). دار الكتب العلمية.
6. آل حامد، خالد مفلح عبد الله. (2011). تعارض السنة القولية والفعلية دراسة وتطبيقات. ***مجلة العدل، وزارة العدل، المملكة العربية السعودية***، (49)، 24-72. الرابط: https://practice.univeyes.net/academy/fiqh00000/fiqh06001/fiqh06917.pdf
7. الآمدي، علي بن أبي علي (2019). ***الإحكام في أصول الأحكام***. تحقيق عبد الرزاق عفيفي. المكتب الإسلامي.
8. البخاري الحنفي، عبد العزيز بن أحمد (1997). ***كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي*** (ط. 1). تحقيق عبد الله محمود محمد عمر. دار الكتب العلمية.
9. البخاري، محمد إسماعيل (1422هـ). ***الجامع المسند الصحيح – صحيح البخاري***. (ط. 1). تح: محمد زهير الناصر. دار طوق النجاة.
10. البصري، محمد بن علي (1403هـ). ***المعتمد في أصول الفقه***. (ط. 1). تحقيق خليل الميس. دار الكتب العلمية.
11. بو عبد الله، نضال.، وعبيد، حياة. (2021). دراسات أصولية في فتح الباري: مباحث القياس في باب الوضوء أنموذجاً. ***مجلة الإحياء، 21***(29)، 203–216. https://asjp.cerist.dz/en/article/166522
12. بوحنيك، محمد الهادي، وعزّ الدين، روان. (2021). مقاصد السنة النبوية وأثرها في توجيه مختلف الحديث. ***مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – كلية أصول الدين، 25***، (57)، 533–545. https://doi.org/10.46313/1707-025-057-025
13. تومي، نور الدين. (2021). التعليل المقاصدي وأثره في فهم الحديث النبوي. ***مجلة المعيار بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- كلية أصول الدين، 25***(57)، 632–668. https://doi.org/10.46313/1707-025-057-031
14. الجويني، عبد الملك بن عبد الله (1997). ***البرهان في أصول الفقه***. (ط. 1). تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة. دار الكتب العلمية.
15. الحفناوي، محمد إبراهيم (1987). ***التعارض والترجيح عند الأصوليين***. (ط. 2). دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

16. الخشّاب، حسانة أحمد، ويوسف، منصور محمد أحمد. (2021). الأحاديث التي ظاهرها التعارض في حكم نقض الوضوء بالنوم من كتاب بلوغ المرام في أدلة الأحكام. ***مجلة مجمع جامعة المدينة العالمية، ماليزيا***، (36)، 107–149. https://search.mandumah.com/Record/1165071

17. الخناني، ساجدة محمد مهدي. (2020). الأحاديث التي ظاهرها التعارض في زمن ومكان وقوع عقد عائشة رضي الله عنها. ***مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور جامعة الأزهر، 8***(5)، 583–613. https://doi.org/10.21608/JCIA.2020.145383

18. الرازي، محمد بن عمر (1997). ***المحصول***. (ط. 3). تحقيق طه جابر فياض العلواني. مؤسسة الرسالة.

19. الزبيدي، مرتضى محمد (2006). ***تاج العروس من جواهر القاموس***. تحقيق مجموعة من المحققين. دار الهداية. https://www.noor-book.com/txz7qp

20. الزحيلي، محمد مصطفى (2006). ***الوجيز في أصول الفقه***. (ط. 2). دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع.

21. الزركشي، بدر الدين محمد (1994). ***البحر المحيط في أصول الفقه***. (ط. 1). دار الكتبي.

22. السرخسي، محمد بن أحمد (1993). ***أصول السرخسي***. (ط. 1). دار الكتب العلمية.

23. السمعاني، منصور بن محمد (1999). ***قواطع الأدلة في الأصول***. (ط. 1). تحقيق محمد حسن الشافعي. دار الكتب العلمية.

24. شردي، سمية محمد زغلول. (2023). موقف العلماء من الأحاديث التي يوهم ظاهرها التعارض: دراسة أصولية تطبيقية. ***مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الأزهر، 38***(4)، 1175–1259. https://search.mandumah.com/Record/1457651/Description#tabnav

25. الشعيبية، سامية سعيد.، المنصوري، المبروك الشيباني.، وأبو حماد، زياد عواد. (2020). ***مختلف الحديث عند العوتبي من خلال كتابه الضياء: جمعًا ودراسة*** [رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، كلية التربية، عمان]. https://search.mandumah.com/Record/1173599/Description#tabnav

26. الشمري، فهيد شلال، وسويفي، أشرف زاهر. (2022). درء ظاهر التعارض بين أحاديث حكم تبييت نية الصيام. ***مجلة الراسخون، جامعة المدينة العالمية، 8***(1)، 35–51. https://search.mandumah.com/Record/1266250/Description#tabnav

27. الشوكاني، محمد علي (1999). ***إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول***. (ط. 1). تحقيق أحمد عزو عناية. دار الكتاب العربي.

28. الشيرازي، إبراهيم بن علي (2003). اللمع في أصول الفقه (ط. 2). دار الكتب العلمية.

29. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (2004). ***فتح الباري شرح صحيح البخاري***. ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. دار الحديث.

30. العلائي، صلاح الدين (1996). ***تفصيل الإجمال في تعارض الأقوال والأفعال***. (ط. 1). تحقيق: محمد الحفناوي. دار الحديث.

31. عمور، آسيا. (2021). الفهم المقاصدي عند شراح الحديث وأثره في الجمع بين الأحاديث المتعارضة: الحافظ ابن حجر أنموذجًا. ***مجلة المعيار بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 25***(57)، 330–355. https://doi.org/10.46313/1707-025-057-016

32. العنزي، إقبال علي عبد الله. (2020). أحاديث الكيل والإحصاء التي ظاهرها التعارض: جمعًا ودراسة. ***مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي، 35***(123)، 13–41. https://doi.org/10.34120/0378-035-123-002

33. الغزالي، محمد بن محمد (1993). ***المستصفى***. (ط. 1). تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي. دار الكتب العلمية.

34. الفيروزابادي الشيرازي، إبراهيم علي (1980). ***التبصرة في أصول الفقه***. (ط. 1). تحقيق محمد حسن هيتو. دار الفكر.

35. الفيومي، أحمد بن محمد (1987). ***المصباح المنير***. مكتبة لبنان.

36. مراد، فضل عبد الله عبده. (2021). قاعدة الأمور بمقاصدها وأثرها في الصناعة الفقهية المعاصرة. ***مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، جامعة تعز – فرع التربة – دائرة الدراسات العليا والبحث العلمي***، (20)، 87–108. https://doi.org/10.55074/2152-000-020-004

37. المسعود، طارق إبراهيم عبد الرزاق (2025). مختلف الحديث عند ابن عبد الهادي "ت. 744 هـ" في كتابه "تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق". ***المجلة العلمية لكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، 37***(1)، 521-612. https://search.mandumah.com/Record/1580923/Description#tabnav

38. مطلق، رجاء محمد محفوظ. (2021). خصائص مقاصد الشريعة الخاصة وأثرها في تغيير مدلول خطاب الشارع: خاصية المعيارية. ***مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، 16***(2)، 281–332. https://search.mandumah.com/Record/1243426

39. الهاشمي، خديجة عمرو هاشم. (2023). الدلالات التربوية في علم مختلف الحديث ومشكله. ***مجلة كلية الآداب، بجامعة ذمار، 11***(3)، 535–565 https://search.mandumah.com/Record/1411572

ثانياً: المراجع بالإنجليزية

1. Ahmad, Zainab Hasan Safi. (2018). Al-aḥādīth allatī yūhim ẓāhiruhā al-taʿāruḍ: Namādhij min kitāb Fatḥ al-Bārī li-Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī [The hadiths that show to be contrary to themselves: Examples from the book of Fath al-Bari by Ibn Hajar al-Asqalani]. ***Majallat al-Ḥadīth,*** (16), 166–184. Islamic University College of Selangor, Institute of Hadith Studies (INHAD). https://search.mandumah.com/Record/969347
2. Al-Anzi, I. A. A. (2020). Hadiths of Measuring and Counting with Apparent Conflict: Collection and Study (In Arabic). ***Journal of Sharia and Islamic Studies, Kuwait University – Academic Publication Council, 35***(123), 13–41. https://doi.org/10.34120/0378-035-123-002
3. Al-Hamid, K. M. A. (2011). Conflict of Verbal and Practical Sunnah: Study and Applications (In Arabic). ***Al-Adl Journal, Ministry of Justice, Kingdom of Saudi Arabia,*** (49), 24-72. https://practice.univeyes.net/academy/fiqh00000/fiqh06001/fiqh06917.pdf
4. Al-Hashimi, K. A. H. (2023). Educational Implications in the Science of Mukhtalif al-Hadith and Its Problematic (In Arabic). ***Journal of the Faculty of Arts, Dhamar University, 11***(3), 535–565. https://search.mandumah.com/Record/1411572
5. Al-Khanani, S. M. M. (2020). Hadiths with Apparent Conflict Regarding the Time and Place of Aisha's Marriage Contract (In Arabic). ***Journal of the Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Damanhour, Al-Azhar University, 8***(5), 583–613. https://doi.org/10.21608/JCIA.2020.145383
6. Al-Khashab, H. A., & Youssef, M. M. A. (2021). Hadiths with Apparent Conflict Regarding the Rule of Nullifying Ablution by Sleep from the Book Bulugh Al-Maram (In Arabic). ***Al-Majmaa Journal, Al-Madinah International University, Malaysia,*** (36), 107–149. https://search.mandumah.com/Record/1165071
7. Al-Masoud, T. I. A. (2025). Mukhtalif al-Hadith according to Ibn Abd al-Hadi (d. 744 AH) in his book "Tanqih al-Tahqiq fi Ahadith al-Ta'liq" (In Arabic). ***Scientific Journal of the Faculty of Theology and Dawah in Zagazig, 37***(1), 521-612. https://search.mandumah.com/Record/1580923/Description#tabnav
8. Al-Shaibi, S. S., Al-Mansouri, A. S., & Abu Hammad, Z. A. (2020). ***Mukhtalif al-Hadith according to al-Awtabi through his book al-Diya: Collection and Study*** (In Arabic) [Master's thesis, Sultan Qaboos University, Faculty of Education, Oman]. https://search.mandumah.com/Record/1173599/Description#tabnav
9. Al-Shammari, F. S. H., & Suwaifi, A. Z. M. (2022). Warding Off the Apparent Conflict Between Hadiths on the Ruling of Establishing Intention for Fasting Overnight (In Arabic). ***Al-Rasikhun Journal, Al-Madinah International University, 8***(1), 35–51. https://search.mandumah.com/Record/1266250/Description#tabnav
10. Ammour, A. (2021). Purposive Understanding Among Hadith Commentators and Its Impact on Reconciling Conflicting Hadiths: Al-Hafiz Ibn Hajar as a Model (In Arabic). ***Al-Mi'yar Journal, Prince Abdul Qader University of Islamic Sciences, 25***(57), 330–355. https://doi.org/10.46313/1707-025-057-016
11. Bouabdallah, N., & Obeid, H. (2021). Fundamentalist Studies in Fath al-Bari: Analogical Reasoning Issues in the Chapter of Ablution as a Model (In Arabic). ***Al-Ihya Journal, 21***(29), 203–216. https://asjp.cerist.dz/en/article/166522

12. Bouhnik, M. H., & Ezzedine, R. (2021). Objectives of the Prophetic Sunnah and Their Impact on Guiding Different Hadiths (In Arabic). ***Al-Mi'yar Journal, Prince Abdul Qader University of Islamic Sciences – Faculty of Theology, 25***(57), 533–545. https://doi.org/10.46313/1707-025-057-025
13. Irshad Al-Haqq, F. H., & Saad, Q. A. (2022). Curricula of the Jurists of the Second Century AH in Repelling the Apparent Conflict Between Hadiths: A Theoretical and Applied Study (In Arabic). ***Al-Sirat Journal, University of Algiers – Faculty of Islamic Sciences, 24***(2), 189–216. https://doi.org/10.52128/0911-024-002-007
14. Murad, F. A. A. (2021). The Rule "Matters are Judged by Their Purposes" and Its Impact on Contemporary Juristic Industry (In Arabic). ***Journal of Educational Sciences and Human Studies, Taiz University – Al-Turba Branch***, (20), 87–108. https://doi.org/10.55074/2152-000-020-004
15. Mutlaq, R. M. M. (2021). Characteristics of Specific Objectives of Sharia and Their Impact on Changing the Meaning of the Lawgiver's Discourse: The Normative Characteristic (In Arabic). ***Journal of the University of the Holy Quran and Islamic Sciences, 16***(2), 281–332. https://search.mandumah.com/Record/1243426
16. Shardi, S. M. Z. (2023). The Position of Scholars Regarding Hadiths Whose Apparent Meaning Suggests Conflict: A Fundamentalist Applied Study (In Arabic). ***Journal of the Faculty of Sharia and Law in Tanta, Al-Azhar University, 38***(4), 1175–1259. https://search.mandumah.com/Record/1457651/Description#tabnav
17. Toumi, N. D. (2021). Purposive Reasoning and Its Impact on Understanding Prophetic Hadith (In Arabic). ***Al-Mi'yar Journal, Prince Abdul Qader University of Islamic Sciences – Faculty of Theology, 25***(57), 632–668. https://doi.org/10.46313/1707-025-057-031